

فأهو وقال شيخنا الرملة ينوي ذلك مطلقاً ولم
يتحقق الخهو فيدل الاستقلال المندوب بالاستقاطرة كما
ومر ويحتمل خلافه لا مكان الفرق بينه وبين الكافر
وجب الغسل على كل منهما وأغتسل في الأغماء والمجنون
قوله بالغني ذكره أو النبي حر أو رقيق قوله وغيره وأي البالغ وغيره
مميز ويغسله وليه ومثله المجنون المذكور وهذا انهما ختمه
في ذكر أفراد من يطلب له الغسل هنا دون ما تقدم ويفوت هذا الغسل
هذا الغسل بفعل الأحرار قوله فان لم يجد المحرم أي من يريد الأحرار
كما ذكره وأعل ذكر التيمم هنا دون غيره نظراً قلة الماء في سفر الحج
دون غيره فربما جعله قوله ولدخول مكة أي بذي طوى اسم وأدي
اسمي باسم بيته مطوية أي مبنية ولد حول حر معها أيضاً قوله
لمحرم لو انقطه كان أو لانه مطلوب للحلال أيضاً الا ان يقال
لما ذكر غسل الأحرار قبله ربما هو كون هذا الغسل المحرم فدفعه بذلك
فتأمل في كلامه مانعة خلقه وللوقوف بعرفة في تاسع الحج
الظرفان متعلقان بالوقوف وبحل الغسل غيره وغيرها والمبيت بمنزلة
على من حج عليه فحماه ان لم يغتسل بحرفة والأفلاخرية منه
ويندب الغسل للوقوف عند الشعل الحرام كما مر في يغتسل لومي الحرام
كل يوم أي بعد الله زواله فمن غسل الوقوف الوجه من غسل
منزله

منزلة الأمان يري الوقوف بالشعر الحرام كما مر قوله والظرفان
هذا على القديم الرجوح والقديم والجديد خلافه وبقيته
الاعتقالات غتسالات الخ منها الغسل لدخول المدينة
ودخول حرمةها والخروج من حرام وقص شارب وعلق عانته
وبلوع السن وكل ليلة من رمضان وكل اجتماع وغير ذلك دخول
المسجد ولو غير حرام كما قاله ابن حجر **فصل في ذكر المسح**
على الخفين وكان ذكره عقب الوضوء النسب لله عليه وعلى من
رأى كونه مسحا كالتيهم فضمه اليه وقدمه عليه لكونه بالماء وسياقي
ما فيه وهو رخصة ويرجع الحدث ويبسح الصلاة من غير حص
وهو من خصايص هذه الأمانة **قوله والمسح على الخفين لأعلى**
أحدهما وان تعذر غسل الأخرى لعلته الا ان عذمت الأخرى
الكعب كما سياتي ويطلق الخف على الخفين وعلى أحدهما واختار
واختار الأول ورفع أيام جواز المسح على أحدهما جاز أو يجوز
العدول عن غسل الرجلين واليه فلا ينافي انه يقع وأجبا ديمما
وقد يجب العدول اليه لقله المأمع لأبسه أو لضيق وقت